الثورة الثلاثاء 22 ذو القعدة 1433هـ 9 أكتوبر 2012م العدد (17492)

تمهيداً لمرحلة التنفيذ :

برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية يُقيِّم القدرات المؤسسية والاحتياجات

■ المهندس أنور : اللجنة العليا للتغيرات المناخية حريصة على التنسيق بين مختلف الجهات لإنجاح البرنامج وتعزيز حماية البيئة

الثورة / نبيل نعمان

تواصل وحدة تغير المناخ بالهيئة العامة لحماية البيئة جهودها لتنفيذ برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية (PPCR) من خلال عدد من الأنشطة والفعاليات التي تستهدف عدداً من القطاعات من الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني .

وفي هذا الإطار قال الأخ المهندس أنور عبدالعزيز، مدير برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالهيئة العامة لحماية البيئة إن الترتيبات جارية لعقد ورشة عمل قريباً في إطار تقييم القدرات المؤسسية لتحديد الاحتياجات لبناء القدرات في مجال تغيير المناخ تضم عدداً من المحافظات القريبة والمجاورة للعاصمة صنعاء حيث ستتم دعوة مشاركين يمثلون مختلف الجهات المعنية من الوزارات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المحافظات المستهدفة.

وأوضح أن ورش العمل هذه التي سبقتها فعاليات مماثلة في عدن وإب تأتي في إطار التحضير لإعداد دراسة تقييمية لتلك المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالتغيرات المناخية والتي سيتم التركيز فيها على تقييم الوضع الحالي لتلك الجهات وما هي القدرات والثغرات ونقاط الضعف لتحديدها بشكل مبدئي إلى جانب معرفة المتطلبات المؤسسية والكوادر والتجهيزات والمعدات، حيث ستعد دراسة تقييمية تفصيلية بغرض الإعداد لمرحلة التنفيذ التي تأتي في المرحلة الثانية من البرنامج.

واضاف أن اللجنة العليا للتغيرات المناخية عقدت اجتماعها الأول للعام ٢٠١٢م في ٢٣ يوليو حيث جاء الاجتماع بناء على الدعوة الموجهة من الأستاذ د. محمد سعيد السعدي، وزير التخطيط والتعاون الدولي لأعضاء اللجنة، وقد عقد الاجتماع في مقر وزارة التخطيط والتعاون، وقد تزامن اجتماع اللجنة مع بعثة البنك الدولي التي زارت بلادنا خلال الفترة ٢١ – ٢٤ يوليو ٢٠١٢م لتقييم عمل برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية.

وأشار إلى أن الاجتماع استعرض عدداً من الموضوعات تمثلت في تقديم نبذة عن قرار إنشاء اللجنة وعضويتها باعتبار أن جميع أعضاء اللجنة من الوزراء في حكومات الوفاق لم يسبق لهم المشاركة في اجتماعات اللجنة في السنوات السابقة، فقد تطلب تقديم عرض يتضمن نبذة عن إنشاء اللجنة العليا للتغيرات المناخية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء اللجنة وعضويتها، وكذا قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٠م بشأن تعديل القرار السابق الخاص بتشكيل اللجنة كما تم إعطاء فكرة عن عدد ومواعيد الاجتماعات السابقة للجنة العليا خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ م.

كما تم تقديم عرض ملخص عن أنشطة تغير المناخ خلال عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م تضمن إعطاء ملخص عن أنشطة التغيرات المناخية التي قامت بها الهيئة العامة لحماية البيئة خلال الفترة السابقة، والإشارة إلى البرامج والدراسات التي تم تنفيذها في مجال التغيرات المناخية. وقد تم التركيز على برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية (PPCR) والممول من البنك الدولي، واستعراض الخطوات والترتيبات التي تمت في إطار الإعداد والتنفيذ للمرحلة الأولى من البرنامج إضافة إلى الترتيبات للإعداد للمرحلة الثانية من البرنامج التي تم اعتماد المنحة المالية لها من قبل البنك الدولي.

وأوضح المهندس أنور عبد العزيز أنه في هذا الاجتماع تم تقديم عرض من البنك الدولي حول الخطوات والإجراءات بخصوص برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية (PPCR) والذي يأتي تحت صندوق الاستثمارات المناخية (CIF) التابع للبنك الدولي والممول من عدة دول مانحة عبر البنك الدولي وتلخصت النقاط التي تم استعراضها الترتيبات المؤسسية، الترتيبات المالية والفنية والآلية التي تم على ضوئها اختيار اليمن من بين الدول المشاركة في البرنامج في ظل التنافس الكبير بين الدول وكذلك اجتماعات اللجنة الفرعية للبرنامج وقراراتها بخصوص الموافقة على التمويل من المنحة المخصصة للمرحلة الثانية من البرنامج.

وقد ناقشت اللجنة الكثير من الموضوعات حول أهمية عملها وضرورة التنسيق بين مختلف الجهات باعتبار أن موضوع التغيرات المناخية يعد واحداً من أهم الموضوعات التي تهم بلانا وترتبط بكثير من القطاعات الحيوية وبالتالي تتطلب التعاون والتنسيق بين كافة الجهات، وتطرق عدد من الوزراء إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به وزاراتهم لتحقيق التعاون والتنسيق بين الأنشطة والبرامج التي تقع في إطار عملها وترتبط ببرنامج التأقلم مع التغيرات المناخية باعتبار أن المكونات التي تم تحديدها في البرنامج تخدم القطاعات المختلفة، وسيتم تنفيذ أنشطتها من قبل الجهات المعنية كلا بحسب اختصاصه.

كما تم التنويه إلى أنه بالإضافة إلى برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية، فان بلادنا مؤهلة للحصول على منحة مالية أخرى تقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار أمريكي من برنامج الطاقة المتجددة الذي يأتي أيضاً تحت صندوق الاستثمار المناخي (CIF)، وبهذا الخصوص فإن الأمر يتطلب من وزارة الكهرباء والطاقة أن تقوم بالمتابعة والإعداد للوثائق المطلوبة بصورة سريعة للحصول على المنحة ،حيث أن هناك دولاً كثيرة تتنافس على المشاركة في البرنامج والحصول على هذه المنحة.

وقال انه تمت الإشارة في هذا الاجتماع إلى التنسيق القائم بين الجهات المختلفة في ما يتعلق بالمكون الأول من برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية والخاص بنظام المعلومات المناخية، حيث تم اللقاء بين المعنيين من الجهات ذات العلاقة مع بعثة البنك الدولي ومن خلال اللقاء الذي استمر لمدة أسبوع خلال شهر يوليو ٢٠١٢م تم تحديد أنشطة المكون الأول ومتطلباته والدور الذي ستقوم به كل جهة لتنفيذ المكون، إضافة إلى وضع التصورات من الاحتياجات والمتطلبات من التدريب وبناء القدرات والتجهيزات والمعدات للرصد المناخي وجمع وتحليل المعلومات وإنشاء قاعدة بيانات تخدم كافة المستخدمين للبيانات والمعلومات المناخية.

وبالإضافة لذلك فقد تمت الإشارة إلى ضرورة تعزيز أهمية العمل البيئي في سياسة الدولة ولا بد من اتخاذ إجراءات بهذا الصدد بحيث تكون هذه اللجنة هي الأداة أو الآلية لدعم العمل البيئي من خلال رسم السياسات واقتراح الترتيبات المؤسسية والمالية المطلوبة للنهوض بالعمل البيئي.

وقال إنه في إطار هذه الجهود لبرنامج التأقلم مع المتغيرات المناخية بالهيئة العامة لحماية البيئة تم عقد ورشة عمل في ١٢ أغسطس ٢٠١٢ م في مدينة عدن خاصة بتقييم القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات لتحديد المتطلبات والاحتياجات لبناء القدرات في مجال تغيير المناخ، وهدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بأنشطة برنامج التأقلم مع المتغيرات المناخية ودوره في بناء القدرات للجهات المعنية وكذا تقييم واستخلاص ما يتوفر من معلومات حول القدرات والإمكانيات المتوفرة لدى الجهات وتحديد جوانب القصور والثغرات الفنية والمؤسسية والتشريعية وكذا تحديد المتطلبات لبناء قدرات تلك الجهات وقد شارك في ورشة العمل عدد من الاختصاصين من الجهات والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة ..

في ظل ضعف البرامج الوطنية للحد من التلوث الساحلي :

الإدارة المتكاملة للبيئة البحرية مدخلٌ هامٌ لتحقيق التنمية المستدامة

كتب / مطهر هزبر

تعتبر المنطقة الساحلية والبحرية من أهم المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة، ولذلك تشكل مصدرا رئيسيا للدخل لقسم كبير من سكان كوكب الأرض، وهي من أهم المناطق التي تمتاز بالتنوع البيولوجي والبيئي.

غير أن تسارع وتركز التنمية والنمو السكاني السريع ونزوح السكان إلى المنطقة الساحلية أدى إلى استغلال مواردها بشكل غير رشيد، وظهور الكثير من المشاكل البيئية كالصائد الجائر وتدمير الشعاب المرجانية وتآكل الشواطئ وتلوث البيئة البحرية بفعل تسرب كميات كبيرة من النفط الخام من الناقلات العملاقة ، إضافة إلى النشاط الإنساني بالأراضي الساحلية وما ينتج عنه من صرف صحي ، بل يتعداه إلى الصرف الصناعي الناتج عن المنشآت التي تصب نفاياتها في البحر ، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث أضرار بالبيئة البحرية ، فتموت الكائنات أو تقل قدرتها على الإنتاج وتتراكم في أجسادها الملوثات فتصيب السلسلة الغذائية بالتلوث الذي يصل في النهاية إلى الإنسان ، أو يعيق الاستخدام الآمن للبيئة البحرية بما فيها مصايد الأنهار.

لذلك سارعت دول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية إلى حماية البيئة البحرية من التلوث من مصادره المختلفة كونها متحفا طبيعيا يجب أن يحظى بالرعاية وتزداد الرعاية والمحافظة عليه عاماً بعد عام .

ورشة وطنية

وفي هذا الإطار جاءت إقامة ورشة العمل الوطنية حول التلوث الساحلي وتأثيراته على الأحياء المائية في الجمهورية اليمنية التي نظمتها اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم الأسبوع الماضي بصنعاء بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) بمشاركة العديد من الخبراء والباحثين الوطنين والعرب وناقشت عدداً من الإجراءات والحلول الهادفة إلى حماية البيئة البحرية والحد من تلوث الشواطئ والسواحل اليمنية .

خطط وبرامج

حول دور وزارة المياه والبيئة وهي الجهة الرئيسية المعنية بحماية البيئة البحرية والحد من التلوث الساحلي في بلادنا قال الأخ/ حسين الجنيد وكيل وزارة المياه والبيئة : إن وزارة المياه والبيئة قامت بإعداد خطط متنوعة لبعض المدن الساحلية وأهمها مدينتا عدن والحديدة حيث تعنى هذه الخطط بدمج إدارة السواحل في الخطط الحضرية حيث تمت موافقة مجلس الوزراء على هذه الخطط التي تهدف إلى وقف التدهور البيئي في السواحل والشواطئ اليمنية وحمايتها من أي تأثيرات سلبية بالإضافة إلى دمج هذه الخطط في أي تخطيط حضري قادم لهذه المدن .

وأشار الجنيد إلى أن السواحل اليمنية تواجه تحديات كثيرة تسببت في تلوثها وأثرت على الثروة السمكية والبيئة البحرية في اليمن أبرزها عدم التخطيط الحضري وخاصة في المدن الرئيسية بالإضافة إلى الرعي الجائر في المناطق التي تتواجد فيها أشجار المنجروف إلى جانب ازدياد مصادر التلوث المختلفة وخاصة مياة المجاري ورمي المخلفات الصلبة وجعل هذه السواحل مقالب للمخلفات .

ازدواجية في الإدارة

الوكيل الجنيد أشار إلى أن هناك ازدواجية في إدارة السواحل اليمنية بين كل من وزارة المياه والبيئة ووزارتي الثروة السمكية والنقل والشئون البحرية الأمر الذي يتطلب تعريف إدارة السواحل وتحديد مسؤولية كل جهة كما ينبغي تحديد الجهة الرئيسية التي تقود هذا العمل لكي تتحمل هذه الجهة مسؤولية حماية السواحل اليمنية، منوها بهذا الصدد بأن السواحل اليمنية وبالتحديد في مدينة عدن تعرضت لمخاطر كبيرة نظرا لقيام مجموعات متنفذة عقب حرب صيف ١٩٩٤م بمصادرة هذه السواحل والبناء عليها وغيرها ملامح المدينة التي كانت سواحلها إلى فترات قريبة متنزهات ومناطق للترفيه لسكان عدن معتبرا أن هذا الأعمال أثرت بشكل سلبي على الظواهر الطبيعية في هذه السواحل والتي هي جزء أساسي من ظواهر البيئة البحرية المتمثلة بالمد والجزر وما ترتب عليها من تأثير كبير على البيئة البحرية التي هي بيئة لتكاثر الأسماك.

الموارد الواعده

من جانبه أشار الدكتور / احمد المعمري الأمين العام للجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم إلى أن اللجنة الوطنية حرصت من خلال إقامة هذه الورشة الوطنية التي شارك فيها العديد من الخبراء محليين وخارجيين بالإضافة إلى مشاركين من الجهات ذات العلاقة بالتلوث الساحلي من المحافظات الساحلية ومراكز الأبحاث والجامعات ووزارتي المياه والبيئة والثروة السمكية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات للوقوف على أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها السواحل العربية والسواحل اليمنية على وجه الخصوص .

واعتبر الدكتور المعمري الحديث عن الساحل والتلوث والبيئة البحرية هو حديث عن الاقتصاد بالدرجة الأولى منوها بهذا الصدد بأن الاقتصاد اليمني وفقا لخطط التنمية الأخيرة اعتبر الموارد البحرية من أهم الموارد الواعدة البديلة لاقتصاديات النفط .

متمنيا أن تخرج هذه الورشة الوطنية بالكثير من المقترحات والتوصيات الإجرائية التي تتحول إلى برامج ومشاريع تنفيذية تتم عن طريق وزارة المياه والبيئة أو الثروة السمكية أو التربية والتعليم أو عبر منظمات المجتمع المدني أو عبر منظومة المجتمع المدني الرسمي والشعبي منوها بأهمية الورشة لمعرفة مدى استفادة الاقتصاد اليمني من هذه السواحل الكبيرة وما تمتلكها من أحياء بحرية والتنوع البيئي فيها .

الإدارة المتكاملة

الدكتور حاتم مخيمر الخبير في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة قال أن أهمية الورشة تمكن في التعرف على الإجراءات والتدابير من قبل الدول الساحلية ومنها اليمن للحفاظ على ديمومتها واستمراريتها وتنميتها والتعرف على أهم البروتوكولات والاتفاقيات المعنية بحماية البيئة الساحلية وتبادل الخبرات بين العلماء والخبراء الاستشاريين حول آخر المستجدات الساحلية والتعرف على أنواع الملوثات البحرية والتقنيات الحديثة المستخدمة للتخلص من التلوث الساحلي .

وأشار الدكتور حاتم مخيمر إلى أن الإدارة المتكاملة للبيئة الساحلية والبحرية احتلت مكانة بارزة في برامج العمل الوطنية الهادفة إلى التنمية المستدامة في كثير من البلدان وذلك باستخدام وسائل تقنية حديثة مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والرصد والمراقبة معتبرا أن البيئة البحرية والساحلية تعد موردا مهما للأغذية والمعادن والمواد الكيماوية والطاقة الكامنة وغيرها من الأنشطة الإنسانية الأمر الذي يتطلب ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ودمج المخاوف البيئية في الجوانب ذات الصلة في السياسات الاقتصادية والحد من النتائج السلبية التي قد تنجم عن التنمية وتضر بالبيئة .

دعم مادي وفني

ونوه الدكتور مخيمر بالأهمية التي أولتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) بموضوع حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية بما فيها البيئة البحرية والساحلية وتشجيع المزيد من الخطط والسياسات الوطنية والإقليمية للحفاظ على هذه الثروة وضمان تجددها وتنميتها على نحو مستدام وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والفني للأبحاث والدراسات في الدول الأعضاء تعزيزا للجهود المحلية وتمهيداً لتبادل المعلومات والخبرات إلى جانب وتنمية القدرات العلمية والبحثية وتطوير الاستثمار الموارد البشرية في مختلف علوم البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية وما يرتبط بالتوعية البيئية للفئات والشرائح الاجتماعية .

تأثير النشاط التنموي

الدكتور / محمد عبد الوهاب أستاذ الجيولوجيا البحرية والبيئية بالمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد - في البحر الأحمر بجمهورية مصر العربية قدم إلى الورشة ورقة عمل بعنوان (التنمية غير الرشيده وتأثيرها على البيئة الساحلية) تناول فيها تعريف البيئة البحرية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م والذي اعتبر البيئة البحرية بأنها «نظام بيئي أو مجموعة من الأنظمة البيئية في المفهوم العلمي المعاصر للنظام البيئي الذي ينصرف إلى دراسة وحدة معينة في الزمان والمكان بكل ما ينطوي عليه من كائنات حية في ظل الظروف المادية والمناخية وكذلك العلاقة بين الكائنات الحية بعضها ببعض وعلاقاتها بالظروف المادية المحيطة بها وتطرق الباحث إلى تأثير كل من المنشآت السياحة والمنشآت الصناعية والموانئ وترسانات إصلاح السفن ومحطات معالجة الصرف الصحي بالإضافة إلى محطات التحلية على البيئة البحرية وعلى الكائنات البحرية.

وخلص الدكتور / محمد عبد الوهاب في دراسته إلى عدد من التوصيات لحماية البيئة والتي يجب أن تشمل كل استراتيجيات التطور وتدريب إفراد لمراقبة عمليات التجريف والردم في المناطق الساحلية إلى جانب عمل برنامج إقليمي لمراقبة التلوث البحري على ساحل البحر الأحمر و تصميم خطة عمل لتجميع المخلفات الصلبة والقمامة من المناطق البحرية والبرية وكذا تطبيق برنامج متابعة لجودة الماء لتقييم جودة مياه البحر وقياس مدى التحسن في الخواص الفيزيقية للماء بالإضافة إلى تنفيذ برنامج مراقبة شهريا لتقييم توزيع المغذيات في ماء البحر والأوكسجين الذائب وتركيز الملوحة.

مصادر التلوث

فيما تناولت ورقة عمل الدكتور / عبد القوي عبدالله العليمي أستاذ التلوث والتقييم البيئي المساعد لقسم العلوم البيئية بجامعة الحديدة التي حملت عنوان (التلوث البحري وتأثيراته على الأحياء البحرية) الملوثات وأنواعها ومصادر التلوث البحري وأهمها المصادر البرية التي تأتي إلى البيئة البحرية ومصادرها اليابسة نتيجة ما يصل البحر من المياه المستخدمة في الصناعة والزراعة ويؤدي إلى تلوث البيئة البحرية ومن مصادر التلوث المواد العضوية القابلة للتحلل والمواد الصلبة العالقة والأملاح الذائبة والمعادن الثقيلة والمواد العضوية الحرارية والزيوت والمواد الهيدروكربونية والنفط الخام والردم الساحلي والملوثات المتساقطة من الغلاف الجوي بالإضافة إلى ملوثات البيئة البحرية والساحلية ومصدرها المصادر البحرية

وتطرقت ورقة العمل أيضا إلى العوامل المحددة لتأثير التلوث النفطي في البيئة البحرية والساحلية وأهمها التأثيرات الاقتصادية والبيئة والصحية إلي جانب تأثيراتها على الملاحة وجمال الشاطئ

تشريعات وقوانين

وفي ورقة عمل ثانية له بعنوان (التشريعات والقوانين البيئية الوطنية والدولية الخاصة بحماية البيئة البحرية) أشار الدكتور / عبد القوي عبد الله العليمي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي تعتبر المظلة التي تعمل في ظلها جميع القواعد الدولية الخاصة بسيادة الدول الساحلية على المناطق المختلفة في البحر كما تحدد دور الدول في المحافظة على المحافظة على البيئة البحرية من التلوث .

الحالمي يؤكد الاهتمام بحماية البيئة البحرية من التلوث والاستنزاف

الثورة/ خاص

> أكد الأخ مفيد الحالمي وكيل وزارة المياه والبيئة المساعد أن الوزارة تولي قضية البيئة البحرية اهتماماً خاصاً وهناك العديد من البرامج لحمايتها من التلوث واستنزاف الأحياء المائية، وقال: إن اليمن تمتلك سواحل طويلة على البحرين العربي والأحمر واللذين يعدان ممراً دولياً هاما للسفن مما يعرض البيئة البحرية لمخاطر التلوث عوضاً عن مشاكل الأضرار بالاحياء المائية من خلال الصيد الجائر.

وأشار الوكيل المساعد بوزارة المياه والبيئة الذي حضر حفل إختتام ورشة العمل الوطنية حول التلوث الساحلي ونظمتها اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع المنظمة الاسلامية للتدريب والثقافة والعلوم «ايسيسكو» إلى أن الوزارة ستعمل على تبني مخرجات هذه الورشة من أجل حماية البيئة البحرية وتحقيق الادارة المتكاملة للموارد المائية.

" الأوزون" في مؤسسة سفراء البيئية وبعيون الرسامين الهواة

الثورة /

بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي للتوقيع على اتفاقية مونتريال لحماية طبقة الأوزون أقامت إدارة التوعية والإعلام البيئي و وحدة الأوزون الوطنية بالهيئة العامة لحماية البيئة أمس الأول الأحد في مقر مؤسسة سفراء البيئية دورة تدريبية لعدد من الرسامين الهواة.

تم خلال الدورة إلقاء محاضرة عن مشكلة استنفاد طبقة الأوزون أسبابها ومخاطرها ألقتها الأستاذة حياة غالب - مدير عام وحدة الأوزون في الهيئة العامة لحماية البيئة، استعرضت فيها الأسباب التي تؤدي إلى استنفاد طبقة الأوزون ومخاطرها التي تؤثر على صحة الإنسان وسلامة البيئة كما تم استعراض الجهود العالمية التي تبذل من أجل الحفاظ على الأوزون.

وهدفت الدورة إلى إكساب المشاركين المعرفة بقضية الأوزون بهدف نقل تلك المعرف في النشاط الذي سيقومون به من خلال الرسم على واجهات بعض المدارس في أمانة العاصمة للاشتراك في المسابقة الدولية التي تم إطلاقها بمناسبة مرور ٢٥ سنة على التوقيع على اتفاقية مونتريال لحماية طبقة الأوزون حيث سيتم تحويله إلى فيلم قصير صامت.

وقال الأخ جميل الضياني - مدير إدارة التوعية والإعلام البيئي بالهيئة العامة لحماية البيئة أن هذا الجهد الذي ينفذ بالتعاون مع مكتب التربية والتعليم بالأمانة ومكتب حماية البيئة يأتي في إطار التوعية بقضية الأوزون، خاصة وأن اليمن شاركت دول العالم الاحتفال باليوم العالمي لحماية طبقة الأوزون الذي يصادف ١٦ سبتمبر من كل عام المتزامن هذا العام مع احتفال دول العالم بمرور ٢٥ عاماً على بروتوكول مونتريال.

وأضاف أن التوعية هي المدخل الرئيسي لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ومن ذلك قضية طبقة الأوزون خاصة في أوساط الطلاب والشباب، مشيراً إلى أن هناك العديد من البرامج التي سيتم تنفيذها في مجال توسيع الوعي البيئي .

من جهته قال الأخ عبده طاهر العثماني المشرف على هذا النشاط أنه تم اختيار فئة الرسامين بهذه المحاضرة إيماناً بأهمية الفن في خدمة القضايا الاجتماعية منها قضية حماية البيئة حيث يعتبر الرسم من أهم وسائل التوعية البيئية حيث أن الرسم يجمع بين ميزتين رئيستين الإبداع والجمال.

الجدير ذكره أنه قد شارك الدورة عدد من مشرفي النشاط البيئي في عدد من المدارس إضافة إلى (١٢) رساماً ورسامة.